

⁽¹³¹⁾ حَيٌ، ص. 148 ؛ ⁽¹³²⁾ حَيٌ، ص. 158 .

⁽¹³³⁾ – E.Umberto, Lector in Fabula, ou la coopération interprétative dans les textes narratifs, Grosset, Paris, 1985, pp.69-70.

⁽¹³⁴⁾ – D.Ablali et al, vocabulaire des études sémiotiques et sémiologiques, Op.cit,P.202.

⁽¹³⁵⁾ – Jacques Moexler et Anne reboul, dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Seuil, 1994, P. 423.

⁽¹³⁶⁾ – J.M. Adam, éléments de linguistique textuelle, Théorie et pratique de l'analyse textuelle, Pierre Mardaga, Liège, 1990, PP.48-49.

⁽¹³⁷⁾ – Ibid, P.49.

⁽¹³⁸⁾ – J.M. Adam, le récit, Op.cit, P.17.

⁽¹³⁹⁾ – سعيد بن كراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، سبق ذكره، ص. 164.

أبعاد الخطاب التاريخي أو جدلية الإنسان مع نفسه في الزمان

الأستاذ الدكتور/ رشيد قوقام
قسم الفلسفة، جامعة الجزائر²

إن التاريخ يحصل نتيجة الجدل المستمر بين الإنسان والزمان، لذلك يمثل الطرفان أبعاد مجرى التاريخ البشري، وباعتبار أسلوب الخطابة أداة مثلثي في مجال التاريخ، فإن الخطاب التاريخي يقوم بنقل المعرفة التاريخية بين الناس و يجعلها صادقة في أذهانهم، لأن هذه المعرفة بالواقع التاريخية في حد ذاتها وبمعناها الواسع تكون الاعتقاد الصادق بأن وقائع تاريخية معينة هي كذا وليس كذا.

هذا يعني أن الخطاب التاريخي يسعى إلى بلوغ أقصى الغايات من التاريخ، وتعلق هذه الغايات بأبعاد في الإنسان والزمان معا. بحيث كلما حصل تراكم كبير في مادة التاريخ فإن خطابها تزيد أهميته وقدرته على التأثير في مجرى التاريخ، وهذا مشاهد في عصرنا هذا، لذلك تسعى هذه المقالة إلى تبيه الأذهان الغافلة وتصحيح الأفهام المترنحة التي تزيف التاريخ بخطابها.

ليكن في علم هؤلاء أن التاريخ ليس هو ما يذكر في خطاب ما، بل هو تواريخ بحسب القراءات لا الروايات، لأن التاريخ الحقيقي يتجلّى باعتماد مبدأ الخير والشر في قراءة الواقع التاريخية، لكن قد يزعم البعض أن معيار الخير والشر مختلف فيه، وهذا صحيح من الناحية العرضية، بينما هو

في الحقيقة مبدأ معلوم الصحة لدى أصحاب العقول الفطرية والسليمة واليقظة.

لما كان التاريخ من العلوم القليلة التي تجمع بين الخير والشر من أجل التمييز بينهما، فإنه ينقسم إلى قسمين متقابلين، وهما تاريخ للخير والأخيار، وتاريخ للشر والأشرار، وأما أبعاد التاريخ فتصورها في بعدين أساسين:

الأول إنساني، وهو ينقسم بدوره إلى قسمين:

- بعد الفرداني، وهو المسعي إلى الحرية.
- بعد الاجتماعي، وهو العمل على تحقيق الأمان.

والثاني زماني، وهو ينقسم بحسب الأزمنة الثلاثة. وستتطرق كذلك إلى أهمية كل زمان في الخطاب التاريخي، ووظيفته ومراميه.

1- بعد الإنساني: إن البحث في السبيبة التاريخية يؤدي إلى تحديد الغايات من حوادث التاريخية، بمعنى لا يعقل أن تحدث الحوادث عبثاً، لذلك قال بعض الفلاسفة والمؤرخين بوجود أبعاد للتاريخ، لذلك يسعى الخطاب التاريخي إلى بلوغها، وتحقيقها فعلياً.

وتظهر فكرة وجود غايات للتاريخ واضحة عند الفلاسفة الذين اهتموا بفلسفة التاريخ، وعند المؤرخين الذين استخدمو المنهج النبدي في التعامل مع الحوادث التاريخية كالطبرى (ت 310 هـ)، وابن خلدون (ت 808 هـ) في الثقافة الإسلامية، ولانقلوا Langlois.c. 1863 (1929 م) وسينيوبوس Seignobos.c 1854-1942 م) في الثقافة الغربية.

وإذا كان خطاب المؤرخين الإسلاميين يقوم على السرد ونقل الأخبار دون فحصها فإن جلهم يؤكد على وجود غايات من الحوادث

التاريخية، وقد شاعت هذه العبارة لدىهم: تاريخ كل شيء آخره⁽¹⁾، بمعنى كل تاريخ له غاية ينتهي إليها، وزمن يجري فيه.

هذا، وقد صور ابن الأثير (ت 630هـ) الخطاب التاريخي بأنه ما يجعل التاريخ يتجمّل به الإنسان في المجالس والمحافل، بذكر المفاحر وسرد المعارف التاريخية والطراائف العجيبة، وأمام المستمع فيصغي باهتمام بالغ، ووجهه صوب الخطيب وقلبه مشدود إليه، ولسانه إن نطق يكون مستحسنًا لما يسمع⁽²⁾. وتعتبر هذه الصورة للخطاب التاريخي تقليدية، لأنها تجعل التسلية وملا الفراغ غاية التاريخ.

وأما الكافيجي (ت 879هـ) فيقول: "ولولا التاريخ لم يصل إلينا لا خبر ولا أثر وهو غذاء الأرواح. وهو خزينة أخبار الناس والرجال"⁽³⁾. إن هذه الصورة الجديدة خطوة هامة في تطور الخطاب التاريخي، والذهاب به بعيدًا في سلم القيم الإنسانية، لأن الخطاب هنا انتقل إلى درجة أعلى من درجة الصورة التقليدية، فيما يرومها الإنسان من التاريخ.

هكذا، يتفق المؤرخون في الحضارة والثقافة الإسلامية على أن التاريخ من العلوم الضرورية للإنسان، لأنه يجلب له الخيرات والمنافع، ويجبنهُ المنكرات والفواجع، بشرط أن يتقييد بأمور أربعة، حسب الكافيجي، وهي: العقل والضبط والإسلام والعدالة، وهذه الأمور موجودة في جميع العلوم الشرعية ومعتمدة فيها⁽⁴⁾.

ويعني هذا، أن الخطاب التاريخي لدى المسلمين كان دائمًا مقرورنا ومرتبطاً بعلوم الفقه واللغة، لأن التاريخ في نظرهم فرع من علم الأخبار، وأما موضوعه فيبحث في الدول التي حكمت الشعوب والأمم.

ولإذا كان التاريخ منذ القديم إلى العصر الحديث يعني برجال الدولة المشغلين بالشؤون السياسية والعسكرية، فإن هذه النظرة قد تغيرت

بالتدريج، حتى صار التاريخ الآن يهتم بالطبقات الدنيا، وأحوال الاجتماع البشري.

كما أن الاعتقاد السائد منذ القديم أيضاً بأن تعلم التاريخ يفيد في تحصيل الموعظة، هو اعتقاد فاسد، لأن الإنسان لا يتعظ، لسبعين: الأول، لأنه لا يستطيع اكتساب الموعظة إلا إذا جرب بنفسه، وفي هذه الحالة لا يتعظ بتجربة الغير.

والثاني، إن الموعظة لا شأن لها بالتجارب الإنسانية التي تميز بالخصوصية الفردية والنسبية الزمنية، لذلك لا يستفيد الإنسان بموعظة ما إلا صدفة، وهي حالة نادرة.

ونعني هنا بالبعد الإنساني ما يسعى التاريخ إلى تحقيقه للإنسان، وبما أن الإنسان يجمع بين الذات كفرد وعضو في جماعة، فلكل واحد من الجانبين بعده الخاص، وهو ما سنحاول الكشف عنه.

أ- بعد الفرداي: تمثله الحرية، لأن الإنسان كفرد إذا نظرنا إليه من ناحية تطوره الحيوي، فنجد أنه يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من ذلك النمو الحيوي، بطريقة خطية محسنة، وأماماً إذا نظرنا إليه من الناحية الروحية أو العقلية، فنجد أنه يتطور بفضل التاريخ، وهو ما يسمى بالتطور التاريخي، ويحصل ذلك بصراع الروح مع نفسها، وهذا مشاهد في التاريخ كافة، أي أن التاريخ البشري مليء بالأعمال الشاقة والألمية، من أجل بلوغ المدف الأقصى وهو الحرية.

وهذا الذي جعل فلاسفة العصر الحديث يضعون الحرية فوق كل اعتبار بالنسبة للإنسان، وأما الوسائل المعينة على ذلك، فهي الفعالية الإنسانية، وتمثل هذه الفعالية عند هيغل (ت 1831م) في الأهواء

والانفعالات وال حاجات الملحّة، وهي كلها كثيرة ما تكون عمياء، ويسمى هذه الطريقة بدهاء العقل.

ويقول هيغل عن هذه المسألة: "بيد أن الصعوبة التالية، تأتي من حقيقة أن الإنسان يفكّر، وأنه يبحث في فكره عن حرّيته، ومبدأ أخلاقيته، إن هذا الحق، مهما كان ساميا وإلهيا، يتحول إلى ظلم، إذا لم يعترف الفكر بغيره، ولم يشعر بحرّيته إلا بابتعاده عن القيم المعترف بها اعترافاً كلياً، وتصور أنه يكشف شيئاً ما خاصاً به" (5).

هكذا يتصور هيغل أن الهدف الأقصى للإنسان هو تحقيق الحرية، والسبيل إليه هو المساواة بين المواطنين، والمساواة تحصل فقط في المجتمع الليبرالي، وفيه يتم الاعتراف بين الأفراد بأن كل واحد منهم حرّاً ومستقلّ، عندئذ يصل التاريخ إلى هدفه النهائي، فيتوقف عن الحركة.

ولا تتعلق إشكالية الحرية فقط بعلاقة الإنسان مع مجتمعه أو محیظه الطبيعي، بل بما يتعلق بالإنسان نفسه من الجوانب الأكثر أهمية لديه، منها علاقته بالبعد الميتافيزيقي.

هذا الذي يجعل الكتابات التي تنزع إلى العالمية في التاريخ ترى أن لبّ التاريخ وحقيقة تمثيلها الحرية وهي تنمو وتنتشر حتى تعم كافة البشر.

بـ- البعد الاجتماعي: يمثله الأمن. إن الشعور بالخطر هو نتيجة لظهور بوادر تنذر بفقدان الحرية، وكذلك الأمن، وهذا يلجم الفرد الإنساني إلى طلب الأمن بالتعاون مع بني جنسه، سواء تأمين نفسه كذات أو القبيلة التي ينتمي إليها أو الدولة التي انخرط فيها، وصار عضواً فيها. لأن مسألة الأمن تعتبر من أهم القضايا الأساسية في حاجات الإنسان.

لقد جاء عند هيغل أن الفرد يعطي نفسه واقعية، ويحفظها عندما يدخل كعضو في الحياة الاجتماعية، ويصل إلى التعاون وخدمة الآخرين، وفي

هذه الحالة يجد نفسه لا يدبر شؤون حياته الخاصة بمفرده، بل يُخدم كما يَخدم، بمعنى يجد نفسه أمام وسيط كلي يلبي حاجاته ويعينه في شؤونه الخاصة⁽⁶⁾.

وأما المؤرخ والمفكر الإنجليزي أرنولد تويني Toynbee.a. فقد فسر حركة التاريخ بنظرية التحدي والاستجابة (التكيف) أي تلاويم الفرد مع وسطه الاجتماعي، كما اهتم بعامل التربية بواسطة الثقافة في تعلم الأفراد كيفية التحدي والتكيف، لذلك حاول تفسير جملة الحضارة بالنتائج التي تحصل من التفاعل بين أفراد البشر، غير أن هذا التوجه لا يخلو من الملامح الهيكلية التي سيطرت على الفكر الأوروبي منذ بداية القرن العشرين.

وتعود نظرية التحدي والاستجابة إلى جدلية السيد والعبد، ربما يوجد خلاف في الأبعاد، إذ يرى تويني أن التحدي الكبير للمجتمع البشري يمكن في احتكار الأقلية لنعم الحياة، بمعنى يرفض الأبعاد التي يرمي إليها هيغل بالدولة الكلية، كما لا يمكن أن يعيش البشر تحت راية دولة واحدة أو حضارة عالمية واحدة⁽⁷⁾.

ويؤكد في كتابه "تاريخ البشرية" على أن الدين والفن يعودان إلى مركز الصدارة، بعد إخفاق العلم في الاستجابة لحل مشاكل البشرية، والممضي قدما في سبيل تطور الحضارة، فيقول: "فالدين في الحقيقة هو صفة ذاتية ومميزة للطبيعة البشرية، فهو الاستجابة الحتمية لتحدي غموض الظواهر الطبيعية، هذا هو التحدي الذي يواجه الكائن البشري بسبب أنه يملك هذه القدرة البشرية الفريدة - قدرة الوعي"⁽⁸⁾.

مع ذلك، نجد أن معظم المفكرين المعاصرين في الغرب يتمسكون بما قيل في فلسفة القرن التاسع عشر، التي ترى في الدولة الليبرالية المنفذ والمخلص الوحد للبشرية، على أساس أن الأصول القومية والدينية للتاريخ

ستؤدي إلى المزيد من الحروب والفتن، وذلك لخلوها من فكري الحرية والعدالة، وهذا الزعم باطل، لأن الحروب المدمرة والفتاكه بالبشر كالحربين العالميتين قاما في الغرب الليبرالي، وعلى مطلبين متناقضين وهما طلب الحرية وتصديرها.

2- **البعد الزمني**: الزمان جمعه أزمنة وأزمن، وهو لغة يعني الوقت، سواء في كثيره أو قليله، والزمان عند الحكماء هو مقدار حركة الفلك، وعند المتكلمين هو متجدد معلوم يُقدّر به متجدد آخر موهوم، كما يقال: آتيك عند طلوع الشمس، فإن طلوع الشمس معلوم والمجيء موهوم. فإذا قرن الموهوم بالمعلوم زال الإبهام(9).

هناك من يعتبر الزمان والدهر واحدا، وأما الذي يفرق بينهما، فيقول: الزمان زمان الطبيعة كالحرّ والبرد، والفاكهه والرطب، والفرق بينهما يتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر، وأما الدهر فلا ينقطع.

ويقول العرب أن الدهر ما يقع على جميع الزمان ومدة الدنيا كلها، لذلك الزمان عندهم ما يقع على فصل من السنة أو مدة ولاية رجل لسدة الحكم.

ويرى آخرون أن الزمان يقع على جميع الدهر أو بعضه، وأما الزمان عند بعض الفلاسفة فينقسم إلى ماض ومستقبل فقط، وهم يقصون الحاضر، لأنه مشترك بين الماضي والمستقبل. وهو عبارة عن خط فاصل بينهما.

وقد تطلق صفة الزمانية *Temporalité* على كل ما هو زمانى، وتعنى في الفلسفة الوجودية الحركة التي تدفع المستقبل إلى الماضي.

وأما كيف يكون الزمان بعدا في الخطاب التاريخي، فيرجع الأمر إلى تفسير الحوادث التاريخية بالزمان وفهمها به، ييدو البحث في هذه المسألة ينطلق بالدرجة الأولى من افتراض هيكل بأن الطبيعة لا تعرف التاريخ،

لأنها لا تترقى ولا تتطور في الزمان، بخلاف الكائن العاقل والروحاني فإنه يتتطور ويترقى في الزمان وليس خارجه.

غير أن هذا التصور ليس جديداً، بل كان متداولاً في الفكر الفلسفية الإسلامية خاصة عند مؤرخيه، لأنه تناول قضيّاً زمان بعنایة فائقة، حيث أدى ذلك إلى إبداعها كقضيّاً فلسفية. وهذا يعني أن مقولات زمان عند المفكرين المسلمين تعلو على سائر المقولات العقلية، منها مقولات الجوهر نفسها.

لذلك كان بحثهم عن إمكانية خضوع أو إخضاع الجوهر للزمان متميّزاً، لأنه إذا كان موجوداً في غير زمان، فهل يصح القول بأنه موجود؟ فالوجود على العموم يتحدد بالزمان، وما يتحدد بالزمان، وما يكون كذلك، إما أن يكون فاعلاً أو منفعلاً، أو بهما معًا، وما يكون فاعلاً أو منفعلاً، فهو الذي يكون حياً، وما يكون حيًا فله إرادة، وما يكون مریداً فهو طالب للفعل، والفعل عبارة عن حركة في زمان.

هكذا تظهر فكرة الفعل على أنها ما يجري في الزمان، لهذا جعل بعض الفلاسفة الإسلاميين زمان شاملًا على مقولات الجوهر نفسها.

وأما مقولات المكان فهي أحسن مقولات عندهم، لأنها رمز للسكنون، الذي هو ضد الفعل. لذلك كان العلماء يصفون بها المتّقاوس والمتشبث بالقديم والرافض للجديد، بأنه خالد إلى الأرض. طبعاً الأرض تمثل المخل والمكان، بخلاف زمان فهو دال على التطور والرقي والتجديد والفعل.

وإذا كان التاريخ يعني التعريف بالوقت، فإن المراد بالوقت هو الماضي، من هنا جاءت فكرة تعلق التاريخ بالماضي، لأنه يبحث في ما هو قد حدث في الماضي، وأما ما هو في الوقت الحاضر أو المستقبل فلا يدخل ضمن التاريخ، إلا إذا انتهى إلى الماضي، عندئذ يكون تاريخياً.

وأما إذا حاولنا تفسير التاريخ بالبحث عن أسباب وقائمه أو غاياته، فإننا نضطر إلى أن نجعل التاريخ حاضراً أو أن يجري مجرى المستقبل. هكذا تتجه الأذهان عند استعمال التاريخ أو عند تفسيره إلى أحد الأزمان الثلاثة المتعارف عليها في الخطاب، بحسب ما نروم منها من المطالب.

لكن معظم الناس والمؤرخين يحددون التاريخ بعد الماضي فقط، أي أنه عبارة عن وقائع ماضية، المراد منها التعلق بها، وأما من يحدده بالحاضر فيشبهه من يحاول تفسير وقائع الحاضر بامتدادها من الماضي.

وأما تحديد التاريخ ببعد المستقبل فهو ما يتعلق بفهم الفلاسفة الذين يستخدمون في تحليل التاريخ آليات فكرية لاستخراج القوانين العامة لحركة سير وتطور البشرية.

يقول الإمام فخر الدين الرازي (ت 606هـ): "ولا شك أن الماضي والمستقبل منها معدهما من الضروري أن يوجد منها في الحال شيء لأنه لم يكن لها وجود في الحال لم يكن شيء منها ماضيا ولا مستقبلا لأن الماضي هو الذي كان حاضرا في وقت مضى والمستقبل هو الذي يتوقع حضوره في وقت سيأتي فلو لم يكن للحركة حضور لما كان شيء منها ماضيا ولا مستقبلا" (10).

المعتبر عند الرازي هو الحاضر، وأما الماضي والمستقبل فكلاهما يأخذ معناه من الحاضر، والذي جعلهما كذلك هو الحركة، حيث دفعت بالحاضر إلى الماضي فصار ماضيا، وتدفع إلى المستقبل فيصير حاضراً متحققاً.

وأما الفلسفات الغربية فتنسب حضارات وأقوام إلى واحد من تلك الأزمنة، ولا يتخطاها، وكثيراً ما تتحقر الرجوع إلى الماضي، على أساس أنها رجعة لا تعود مجده، لأن هذا الرجوع يحيي النّظر الشّعرية والقوى الروحية

التي تجاوزها الإنسان بفضل التقدم العلمي، وقد رمت بها الأمم الشرقية، وتفسر تخلفها بالتمسك بالماضي.

والحق، إن هذه الفلسفات تقوم على ما ترفضه، لأنها تفتخر وتحجد أصولها العرقية والفكرية الغابرة، وفي الآن نفسه تستبدل اللاهوت السماوي باللاهوت الأرضي(11).

لذلك، فإن مقاصد المؤرخين مختلفة كما يقول السخاوي (ت 902هـ)(12)، ولا ينبغي حصرها في واحد منها فقط.

فإن التاريخ تواريХ منه الحقيقي الذي هو متربص في ثقافة الأمم، بحيث لا نكاد نعرف فاعله إلا نادراً، وأما التاريخ غير الحقيقي مثل المزييف والأصلي كما يقول هيقل، فهو الذي ينهض له المزيفون بخطابات فضفاضة تؤدي في جميع الأحوال إلى خدمة الأهواء والتضليل. ولا فائدة منه على الإطلاق.

الهوامش:

- 1 - السخاوي محمد بن عبد الرحمن، الإعلان بالتوبیخ لمن ذم التاريخ. دار الكتاب العربي، بيروت 1979. ص 7.
- 2 - ابن الأثير عز الدين أبو الحسن، الكامل في التاريخ، ج 1. مطبعة الاستقامة القاهرة. ص 10 وبعدها.
- 3 - الكافيجي محمد بن سليمان، المختصر في علم التاريخ. نشر مقتطف منه فرانز روزنتال في كتاب علم التاريخ عند المسلمين، تر/ صالح أحمد العلي، مكتبة المثنى بغداد 1963 ص 367.
- 4 - المرجع نفسه. ص 336.

- 5 - هيجل فريدرick، مبادئ فلسفة الحق، تر/ تيسير شيخ الأرض، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1974. ص 31.
- 6 - المرجع نفسه، ص 238.
- 7 - محمد جواد رضا، أرنولد تويني، مجلة العربي، العدد 81. سنة 1965. ص 60.
- 8 - تويني أرنولد، تاريخ البشرية، ج 1. تر/ نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1981. ص 17.
- 9 - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 9. دون ذكر دار النشر والطبعة، ص 227-228.
- 10-الرازي فخر الدين، شرح الإشارات لابن سينا، ج 1. ط 1. المطبعة الخيرية، سنة 1325هـ. ص 7.
- 11-راجع مقالتنا، مثل عليا للتربية، مجلة دراسات فلسفية، صادرة عن معهد الفلسفة جامعة الجزائر، العدد 4. سنة 1997. ص 103.
- 12-السعخاوي محمد بن عبد الرحمن، الإعلان بالتوبیخ، ص 51.